

2015
2014
2013
2013
2012
2011



التقرير السنوي

أملاك للتمويل ش.م.ع



2014





صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
حاكم إمارة أبوظبي





صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء

حاكم إمارة دبي



سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد إمارة دبي



رؤيتنا



أن نكون مؤسسة التمويل العقاري المتخصصة الأولى في المنطقة.

رسالتنا



توفير حلول مالية مبتكرة وخدمات عالية الجودة لعملائنا مع تعزيز القيمة
لصالح المساهمين وتنمية موظفينا.

أعضاء مجلس الإدارة



علي إبراهيم إسماعيل
رئيس مجلس الإدارة



عارف الهرمي
الرئيس التنفيذي



صالح سعيد لوتاه
عضو مجلس الإدارة



فاروق محمود أرجمند
عضو مجلس الإدارة



هشام عبد الله القاسم
عضو مجلس الإدارة



أحمد حمدان بن دلوک
عضو مجلس الإدارة



عصام الدين كلداري
عضو مجلس الإدارة





كلمة رئيس مجلس الإدارة



المساهمون الكرام ...

يعتبر عام ٢٠١٤ نقطة تحول هامة لشركة أملاك للتمويل. حيث أننا قد قمنا بتحقيق ارباح لمساهمي الشركة بما يعتبر تحولاً إيجابياً في أعمالنا. بالإضافة إلى نجاحنا في الانتهاء من عملية طويلة ومعقدة لإعادة هيكلة الالتزامات المالية للشركة بشكل ودي مع كافة الدائنين والتي تم العمل عليها بدعم وإشراف من قبل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة و لجنة دراسة أوضاع بعض شركات المساهمة العامة في الدولة. إن هذين الإنجازين قد خلقا منصة للنمو المستدام للشركة.

إن قدرتنا على تحقيق الأرباح حققت بفضل استراتيجية الحذر و التفتُّش التي انتهجتها الشركة خلال السنوات السابقة. لقد قمنا بتنفيذ العديد من المبادرات للتحكم في المصاريف وحماية نوعية أصول الشركة في ظل تناقص أعمالها. و نظراً للدعم المالي الذي حصلت عليه الشركة من قبل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية، اتخذت الشركة قراراً بعدم البدء في أية أعمال جديدة قبل الانتهاء بنجاح من عملية إعادة الهيكلة و إعادة الاستقرار الى عمليات الشركة.

أما الآن وبعد الانتهاء من عملية إعادة الهيكلة التي تمت في نوفمبر عام ٢٠١٤، أضحت شركة أملاك في وضع جيد لاستئناف أعمالها الاعتيادية و العمل مجدداً على خلق قيمة مستقبلية لمساهميننا.

إن تحقيق ٥٩ مليون درهم كصافي ربح لمساهمي الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٤ هو نتيجة للجهود الجبارة التي بذلها فريق عمل أملاك للتمويل للتعاافي من آثار الأزمة المالية. ونحن واثقون من أننا سنستمر في تحقيق الأرباح السنوية عاماً بعد عام و سوف نعمل على إعادة أملاك للتمويل إلى الصدارة كشركة رائدة و متخصصة في مجال التمويل العقاري.

كما جدر الإشارة بأننا نهدف إلى إعادة التداول على أسهم شركة أملاك على منصة سوق دبي المالي خلال شهر مايو من عام ٢٠١٥. وذلك بعد استيفاء جميع الموافقات التنظيمية من الجهات المختصة.

وفي الختام أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن خالص شكري وامتناني لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الرشيدة التي ساعدتنا خلال فترة صعبة وعصيبة للغاية على توجيه الشركة بالشكل الصحيح للخروج من الازمة المالية، و أوجه شكري أيضاً للسادة أعضاء مجلس الإدارة وإدارة وموظفي شركة أملاك لعملهم المتفاني والدؤوب خلال السنوات الست الماضية، وأشكر جميع مساهميننا الأفاضل على صبرهم و ثقتهم بمجلس الإدارة .



كلمة الرئيس التنفيذي

المساهمون الكرام ...

أود التعبير عن سروري بنجاح عملية إعادة هيكلة شركة أملاك والتي تمت في شهر نوفمبر ٢٠١٤ و بأن الشركة تنحضر الآن للعودة إلى السوق بكل قوة.

لا يوجد شك في أننا قد واجهنا العديد من التحديات في السنوات القليلة الماضية ولكني كنت واثقاً كل الثقة بأنه و من خلال التوجيهات والمتابعة الحثيثة من مجلس إدارتنا والدعم الكبير الذي تلقيناه من لجنة دراسة أوضاع بعض شركات المساهمة العامة في الدولة ستتمكن أملاك من اتمام عملية إعادة الهيكلة و التوصل إلى حل متوازن و مرضي لجميع الأطراف المعنية.

لقد قمنا في السنوات الست الماضية باتخاذ قرارات حازمة ساهمت بإدارة السيولة النقدية والمصاريف بشكل أمثل وذلك دون التأثير على هدفنا بتلبية توقعات عملائنا خصوصاً فيما يتعلق بوفاء الشركة بالتزامات السداد تجاه المشاريع تحت الإنشاء.

كجزء من إعادة الهيكلة قامت شركة أملاك في عام ٢٠١٤ بقيد بعض الانخفاضات في قيمة محفظة الاستثمارات العقارية، و تم توزيع جزء من هذه الانخفاضات على الممولين من خلال أدوات مضاربة و تم إعادة هيكلة الالتزامات قصيرة الأجل على شكل تسهيلات على مدى ١٢ عام كما تم تقديم ضمانات مناسبة الى الممولين كجزء من الاتفاق.

و قد قامت الشركة حتى تاريخه بسداد أكثر من ٢,٨ مليار درهم اماراتي الى الممولين كجزء من اتفاقية إعادة الهيكلة. كما أننا سنعمل جاهدين خلال الفترة القادمة على زيادة قيمة المحفظة العقارية للتمكن من سداد جميع مستحقات الممولين ومقدمي دعم السيولة.

و لقد أدى نجاح عملية إعادة هيكلة ميزانيتنا العمومية الى جلب الاستقرار الى عملياتنا المستقبلية مما سمح لنا بالتخطيط بشكل افضل من الناحية الاستراتيجية و ناحية الأعمال لتحقيق النمو. كما حققنا أرباح جيدة للمساهمين وسنستمر في الحفاظ على نتائج ايجابية في السنوات القادمة.

ان صافي الأرباح العائدة لمساهمي الشركة الأم بلغ ٥٩ مليون درهم اماراتي. و تضاعف حجم الميزانية العمومية للشركة الى ٧,٣ مليار درهم بسبب تضاعف حجم محفظة التمويل العقاري خلال السنوات السابقة بالإضافة الى تسجيل التعديلات المحاسبية المتعلقة بإعادة الهيكلة خلال عام ٢٠١٤ مع العلم بأن هذه التعديلات متوافقة مع المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وقوانين شركات التمويل. كما أن نسبة حقوق الملكية ونسبة الديونية تعتبر جيدة وتتوافق مع المتطلبات التنظيمية.

ومع الأخذ بالاعتبار النظرة الايجابية لاقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة والسوق العقاري في مدينة دبي. فإن أملاك ستركز على نشاط التمويل العقاري المتخصص من خلال تقديم منتجات جديدة وخدمات ذات قيمة مضافة لعملاء الشركة الحاليين والجدد.

ختاماً ..

أود أن أستغل هذه الفرصة للتعبير عن فائق امتناني الى مجلس ادارة شركة أملاك وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة الرشيدة لتوجيهاتهم ودعمهم المستمر، و أوجه شكري لجميع العاملين بشركة أملاك لتفانيهم وعملهم الدؤوب خلال السنوات الصعبة السابقة، كما أود أن أشكر عملاء الشركة الكرام على وفائهم ودعمهم، و بالطبع أود أن أخص بالشكر مساهمينا المحترمين على صبرهم المستمر خلال السنوات الست الماضية.





تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

لشركة أملاك

المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال الشركة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

أولاً: أنشطة الشركة :

أشرفت الهيئة على أنشطة الشركة ومعاملاتها خلال عام ٢٠١٤م. وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت لذلك عدة لقاءات واجتماعات مع المسؤولين بالشركة.

ثانياً: الفتاوى والقرارات :

درست الهيئة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت هيكلتها. وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك الفتاوى والقرارات المناسبة، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات الشركة المختصة لتنفيذها.

ثالثاً: العقود والمستندات :

درست الهيئة العقود والمستندات التي عرضتها الشركة عليها وأجرت التعديلات اللازمة عليها وأقرت العمل بموجبها.

رابعاً: الرقابة والتدقيق الشرعي:

أبدت إدارة الشركة تعاونها في تمكين الهيئة من الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وتقديم المعلومات التي رأت الهيئة ضرورة الحصول عليها لأداء مهمة الرقابة والتدقيق الشرعي. اطلعت الهيئة على تقارير التدقيق الشرعي التي قامت بها دار الشريعة للاستشارات القانونية والمالية على عمليات الشركة المنفذة خلال العام، وقد أبدت الهيئة ملاحظاتها على تنفيذ بعض المعاملات ونبهت إدارات الشركة المختلفة لمراجعاتها في المستقبل.

خامساً: التدريب:

تؤكد الهيئة توصيتها للشركة بضرورة الاستمرار في تدريب العاملين فيها على صيغ المعاملات والعقود الشرعية الجديدة.

سادساً: إعادة الهيكلة ومراجعة القوائم المالية:

خلال عام ٢٠١٤م تمت إعادة هيكلة معاملات التمويل التي حصلت عليها الشركة من قبل وذلك طبقاً لعملية إعادة الهيكلة ومستنداتها المعتمدة من الهيئة الشرعية. قامت الهيئة بمراجعة القوائم المالية ، وتؤكد الهيئة أن صحة الأرقام والبيانات الواردة بتلك القوائم هي من مسؤولية الشركة.

قامت الهيئة وفقاً للمادة ٦٢ من النظام الأساسي للشركة بمراجعة حساب الزكاة الواجب على الشركة إخراجها عن أموال المساهمين المحتفظ بها لديها وفق أحكام الشريعة الإسلامية. أما زكاة رأس مال الشركة فهي مسؤولية المساهمين.

والهيئة إذ تؤكد أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات الشركة تقع على إدارة الشركة، لتقرر أنّ معاملات الشركة المنفذة خلال العام لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما عرض عليها من حالات وما اطلعت هي عليه من معاملات، وما قدمته بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة الشركة من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

أ. د. حسين حامد حسان

رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية





تقرير أعضاء مجلس الإدارة

يسر أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا تقريرهم والبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

الأنشطة الرئيسية

تقوم شركة أملاك ش.م.ع بصورة رئيسية بالأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تعتمد على خدمات مثل الإجارة والمرابحة والمضاربة والوكالة والمشاركة. تنم هذه الأنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي حُرِّم الربا، وضمن نصوص عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

مستجدات إعادة الهيكلة

خلال سنة ٢٠١٤، أُنجزت المجموعة مرحلة هامة حيث نُجِّحت من الانتهاء من إعادة هيكلة "ودائع الاستثمار وعمليات التمويل الإسلامي الأخرى" الخاصة بها كما ورد في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرفقة.

النتائج

إن نتائج الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مدرجة في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

مدققو الحسابات

أبدى السادة ارنست ويونغ رغبتهم بالاستمرار بعملهم كمدققين لحسابات الشركة في سنة ٢٠١٥ وهم مؤهلون لإعادة تعيينهم.

وقعت بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة

فبراير ٢٠١٥

دبي، الإمارات العربية المتحدة





تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي أمالك للتمويل ش.م.ع



• تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة أمالك للتمويل ش.م.ع ("الشركة") والشركات التابعة لها (تعرف مجتمعة بـ "المجموعة") والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والبيانات الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

• مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المطبقة من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن نظم الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ.

• مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، والتي تتطلب منا الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات اللازمة للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية الموحدة، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يضع المدقق في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة والمعنية بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة للشركة بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس لهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا المتحفظ حول البيانات المالية الموحدة.

• أساس الرأي المتحفظ

إن السياسة المحاسبية للمجموعة تقتضي إدراج العقارات الاستثمارية والدفعات مقدماً عن العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة والتي تعكس أوضاع السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية. خلال الفترة من سنة ٢٠٠٩ وحتى سنة ٢٠١٤، فيما يتعلق بغالبية العقارات الاستثمارية والدفعات مقدماً عن العقارات الاستثمارية التي تحتفظ بها المجموعة، لم تسجل أية تعديلات على القيمة المدرجة لهذه الموجودات على الرغم من توقع الإدارة أن أسعار العقارات قد تغيرت بشكل جوهري خلال تلك الفترة. إن تقارير التدقيق واستنتاجات المراجعة التي قمنا بها خلال الفترة نفسها كانت متحفظة بشأن عدم الالتزام هذا مع السياسة المحاسبية للمجموعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، فإن جميع العقارات الاستثمارية والدفعات مقدماً عن العقارات الاستثمارية تم إظهارها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد مما أدى إلى تحميل مبلغ ٢,١١٥ مليون درهم إلى بيان الدخل الموحد في الفترة يمثل الحركات في القيمة العادلة للفترة من سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤. إن جزءاً من الحركة في القيمة العادلة المسجلة في الفترة الحالية بمبلغ ٢,١١٥ مليون درهم يتعلق بالحركات غير المسجلة سابقاً في القيمة العادلة للفترة بين سنة ٢٠٠٩ إلى سنة ٢٠١٣. وبما أن حركات القيمة العادلة لهذه الفترات لم تقدم إلينا، فإننا لم نكن قادرين على تحديد مبلغ أرباح/خسائر القيمة العادلة المتعلقة بالفترات السابقة. تم إظهار هذا الأمر في الإيضاحين رقم ١١ و ١٢ حول البيانات المالية الموحدة.

• الرأي المتحفظ

في رأينا، باستثناء تأثيرات الأمر المذكور في فقرة أساس الرأي المتحفظ أعلاه، فإن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

• تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية

كما نؤكد بأنه، في رأينا، باستثناء الآثار المترتبة على الأمر الذي تمت مناقشته في فقرة أساس الرأي المتحفظ والإيضاح رقم ٢-١ حول البيانات المالية الموحدة:

١ أن البيانات المالية الموحدة تتضمن، من كافة النواحي الجوهرية، المتطلبات السارية المفعول لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢ أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية تتفق مع السجلات المحاسبية للشركة.

٣ لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

٤ حسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير جوهري على نشاط الشركة أو مركزها المالي.

توقيع

أنتوني اوسوليفان

شريك

رقم القيد: ٦٨٧ - فبراير ٢٠١٥

دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٠١٣	٢٠١٤	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٠٦,٥٧٢	٣٦٨,١٢٨	الدخل من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
٢٧,٨٩٧	٨,٤٧١	دخل الرسوم
٦,٤٢٨	٤,٥٥٦	الدخل من الودائع
٢٤,٢٨٥	٣٤,٠٢١	دخل الإيجار
٢٠,٦٩٤	١٣,٨٤٦	الدخل الآخر
(١٤٠,٨٤٩)	(٢,١١٤,٥٩٩)	خسائر القيمة العادلة من العقارات الاستثمارية
٣٤٥,٠٢٧	(١,٦٨٥,٥٧٧)	
٤٨,٢٠١	٧٦,٥٢٨	عكس الانخفاض في القيمة/(الانخفاض في قيمة):
(٤,٢٧٦)	(٢,٣١٤)	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٨,٥٨٢)		الاستثمارات المتوفرة للبيع
(١,٦٢٥)	٢,٤٢٤	دفعات مقدماً مقابل عقارات استثمارية
	٨٨٦,٣١٨	موجودات أخرى
	١,٠٢٦,٨٦٧	تعديلات القيمة العادلة على الودائع الاستثمارية
		تعديلات القيمة العادلة على أداة المضاربة
(١٣٢,١٧٤)	(١٨١,٢١٦)	المصاريف التشغيلية
١٦,٧٣٤	٢٢,٢١٣	الحصة من نتائج الشركات الشقيقة
٢٦٣,٣٠٥	١٤٥,٢٤٣	الأرباح قبل التوزيعات للمودعين/للمستثمرين
(٢١٥,٧٦٠)	(٢٣٠,٧٠١)	التوزيعات للمودعين/للمستثمرين
٤٧,٥٤٥	(٨٥,٤٥٨)	(الخسائر)/الأرباح للسنة
٤٨,٢٣٤	٥٨,٨٥٨	العائدة إلى:
(٦٨٩)	(١٤٤,٣١٦)	مساهمي الشركة الأم
		الحصص غير المسيطرة
٤٧,٥٤٥	(٨٥,٤٥٨)	ربح السهم العائد إلى مساهمي الشركة الأم
٠,٠٣٠	٠,٠٤٠	الربح الأساسي للسهم (درهم)
٠,٠٣٠	٠,٠٣٥	الربح المخفف للسهم (درهم)

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٠١٣	٢٠١٤	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٧,٥٤٥	(٨٥,٤٥٨)	(الخسائر)/الأرباح للسنة
		الدخل الشامل الآخر
		الدخل الشامل الآخر الذي سيتم إعادة تصنيفه إلى
		الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:
٣,٢٣٥	(١,٨٩١)	صافي (الخسائر)/الأرباح من الاستثمارات المتوفرة للبيع
(٤٨,٩٨٥)	(١٢,٦٧٨)	فروقات صرف من تحويل عملات العمليات الأجنبية
(٤٥,٧٥٠)	(١٤,٥٦٩)	الدخل الشامل الآخر للسنة
<u>١,٧٩٥</u>	<u>(١٠٠,٠٢٧)</u>	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		العائد إلى:
٢,٤٨٤	٤٤,٢٨٩	مساهمي الشركة الأم
(٦٨٩)	(١٤٤,٣١٦)	الحصص غير المسيطرة
<u>١,٧٩٥</u>	<u>(١٠٠,٠٢٧)</u>	

بيان المركز المالي الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٠١٣ ألف درهم	٢٠١٤ ألف درهم	
		الموجودات
١,٣٨٨,٧٤٠	٤٩٧,٧٣٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٦,٢٧١,٥٤٤	٤,٢٦٤,٥٠٢	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
٢٨,٤٧٩	٢٣,٩٤٥	استثمارات متوفرة للبيع
٧٤٠,٣٨٣	٣١٢,٠٣٦	دفعات مقدما عن العقارات الاستثمارية
٣,٣٤١,٧٩٣	١,٤٨٩,٩٦٨	العقارات الاستثمارية
-	٣٦٣,٢٨١	عقارات قيد التطوير
٢٦١,١٢٨	٢٦٧,٨٣١	الاستثمارات في الشركات الشقيقة
٦٢,٩٢٥	٦٨,٥٤٨	موجودات أخرى
١١,١٩٧	١٣,٩٢٤	موجودات ثابتة
١٢,١٠٦,١٨٩	٧,٣٠١,٧٧١	إجمالي الموجودات
		المطلوبات وحقوق المساهمين
		المطلوبات
١٠,٢٠٥,٠٤٦	٥,٢٧٠,٢٩١	ودائع استثمارية وتمويلات إسلامية أخرى
٨٣,٦٥٠	٥٠,٩٣٥	تمويل إسلامي لأجل
٥,١٥٠	٦,٠٨٥	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
١٣٨,٠٨٣	١٣٤,٥٦٤	مطلوبات أخرى
١٠,٤٣١,٩٢٩	٥,٤٦١,٨٧٥	إجمالي المطلوبات
		حقوق المساهمين
		حقوق المساهمين العائدة لمساهمي الشركة الأم
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	رأس المال
(٩٣,٠٤٨)	(٩٣,٠٤٨)	برنامج خيار الأسهم للموظفين
١١٧,١٥٨	١١٧,١٥٨	الاحتياطي القانوني
١١٧,١٥٨	١١٧,١٥٨	الاحتياطي العام
٩٩,٢٦٥	٩٩,٢٦٥	الاحتياطي الخاص
-	٢٧٣,١٣٣	أداة المضاربة
-	١,٠٢٦,٨٦٧	احتياطي أداة المضاربة
٤,٤٢٤	٢,٥٣٣	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
(٩٣,٧٦٩)	(١٠٦,٤٤٧)	احتياطي تحويل العملات الأجنبية
(٢٦١,٥٦٧)	(١,٢٣٧,٠٤٦)	خسائر متراكمة
١,٣٨٩,٦٢١	١,٦٩٩,٥٧٣	
٢٨٤,٦٣٩	١٤٠,٣٢٣	الحصص غير المسيطرة
١,٦٧٤,٢٦٠	١,٨٣٩,٨٩٦	إجمالي حقوق المساهمين
١٢,١٠٦,١٨٩	٧,٣٠١,٧٧١	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تمت الموافقة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥ ووقعت نيابة عنهم من قبل:

الرئيس التنفيذي

عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس مجلس الإدارة

التوقيع :

التوقيع :

التوقيع :



